إصلاح الشراء العام في لبنان
PUBLIC PROCUREMENT REFORM IN LEBANON

تقرير دوري

حزيران – أيلول 2022

إصلاح الشراء العام في لبنان
التقرير الدوري حول تقدّم المسار الاصلاحي

تمّ إعداد هذا التقرير من قبل أمانة سرّ اللجنة الوزارية[1] المكلفة متابعة إصلاح الشراء العام[i]

محطّات رئيسية

- على الرغم من التحدّيات على المستويات كافة والأزمة غير المسبوقة التي يشهدها لبنان حيث اعتبرها البنك الدولي ثالث أخطر أزمة يتعرّض لها منذ القرن التاسع عشر، تمكّن لبنان من **تقدم ثابت، لكن محفوف بالتحديّات، على مسار إصلاح رئيسي هو مسار إصلاح الشراء العام** (القسم رقم 3: خلفية الإصلاح).
- **اجتمعت اللجنة الوزارية المكلّفة متابعة تقدّم مسار إصلاح الشراء العام برئاسة وزير المالية في 12 نيسان 2022.** وللتذكير، تتضمّن مهام هذه اللجنة 1) مراجعة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام تمهيداً لإقرارها؛ 2) تيسير تنفيذ خطة العمل الإصلاحية بما فيه التواصل مع الجهات الدولية، 3) متابعة وضع المراسيم والنماذج التطبيقية المتعلقة بقانون الشراء العام. وقد تمّ تكليف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ليضطلع بدور أمانة سرّ اللجنة.
- **على الرغم من ترحيب الشركاء الدوليين بإقرار الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل من قبل مجلس الوزراء (قرار رقم 66، تاريخ 20 أيار 2022) إلّا أنّ تنفيذ الاستراتيجية والخطة ما زال يفتقر إلى التمويل.** فالدعم الحالي ضئيل مقارنة بضرورات الدعم الفني والمالي والبشري التي يحتاجها المعنيّون بهذه العمليّة ومحاورها الأساسيّة لاسيما 1) المنسق الوطني أي معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي؛ 2) هيئة الشراء العام التي أنشئَت حديثاً؛ 3) هيئة الاعتراضات التي لم تُفَعّل بعد؛ 4) المنصّة المركزيّة للشراء الالكتروني لدى هيئة الشراء العام: 5) التدريب الإلزامي المكلّف به معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.
- **أدّى النقص في تأمين الدعم اللازم إلى إبطاء التقدّم على أكثر من محور، مما يعرّض مسار إصلاح الشراء العام للخطر؛ أي خطر التوقف أو في أسوأ الأحوال خطر السير في اتجاه معاكس للإصلاح يضرب عرض الحائط المكاسب الوطنية التي أحرزها لبنان.** ففي غياب الدعم اللازم، لن تتمكّن البلاد من التغلّب على التحدّيات المتجذّرة ذات الصلة.
- **يُعدّ إصلاح الشراء العام أحد ركائز الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في لبنان والتي تم إقرارها في أيار 2020.** وتنصّ المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) التي اعتمدها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 4/58، تاريخ 31 تشرين الأول 2003 على خارطة طريق لتعزيز النزاهة في الشراء العام. وقد صادق لبنان على الاتفاقية عام 2009. كما يُعتبر دور الشركاء الدوليين محوريًا لتوفير بيئة متماسكة وعمليّة للإصلاح.

[1] تتألف اللجنة الوزاريّة من 6 وزراء (الأشغال العامة والنقل، والداخلية والبلديات، والصناعة، والبيئة، والاقتصاد والتجارة، ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية). تم تشكيلها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 14، تاريخ 2022/02/08.

دعوة للاستجابة

يُعدّ الدعم الفوري والمنسَّق والمتزامن من الجهات الدولية أمرًا بالغ الأهمية من أجل:

- الحفاظ على المؤسّسات المذكورة أعلاه المعنيّة بتنفيذ قانون الشراء العام ودعمها وتنسيق جهود الإصلاح؛
- تصميم نظام الشراء الإلكتروني وتنفيذه؛
- إحياء حوار سياساتي منظّم مع كبار المسؤولين وصنّاع القرار؛
- الحفاظ على الحوار والتنسيق المؤسساتي للحد من مقاومة التغيير وضمان التنفيذ السليم للإصلاح على المستويات كافة؛
- تصميم تدريب مستمرّ ومتخصّص عالي الجودة وتوفيره لكافة المعنيين، مع استخدام الأساليب والتقنيات التعلّمية الحديثة لضمان نجاح عمليّة التحوّل؛
- توفير المشورة الفنية استجابة للحاجات الوطنية ومواكبة أصحاب المصلحة المعنيين بالشراء في عمليّة التنفيذ؛
- رفع مستوى الوعي بين الجهات الاقتصاديّة الفاعلة (المهن الحرة، مجتمع الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة) والمجتمع المدني ووسائل الإعلام الاقتصادية من أجل تمتين المشاركة المجتمعية الفاعلة في تقدّم الإصلاح.

1. تقدم بطيء يضع مسار الإصلاح على المحك

دخل قانون الشراء العام رقم 2021/244، الصادر في الجريدة الرسمية في 29 تموز/يوليو 2021، **حيّز التنفيذ في 29 تموز 2022**. وقد أطلق رئيس مجلس الوزراء العمل بالقانون خلال حفل شارك فيه ممثلو الجهات المعنيّة من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين. نتج القانون رقم 2021/244 عن عملية تشاورية وتوصيات تقييم منظومة الشراء العام- مسح MAPS الذي تم إجراؤه بدعم فني من البنك الدولي.

خلال الفترة الممتدّة من **حزيران إلى أيلول 2022**، تقدّم العمل لمواكبة دخول قانون الشراء العام حيّز التنفيذ على 8 محاور عمل (الشكل رقم 1) مستقاة من الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل التنفيذية .

الشكل رقم 1: محاور عمل الاستراتيجية الوطنية

التقدم على مستوى مجموعات العمل

مجموعة العمل 1: المراسيم ذات الأولوية المكمّلة للقانون

المخرجات	التقدّم	النسبة
هيئة الشراء العام ▪ سلّم رئيس هيئة الشراء العام **مرسومين** بشأن الهيئة لرئيس مجلس الوزراء (النظام الإداري + النظام المالي) - لم يتم اقرارهما بعد ▪ **قراران بشأن هيئة الشراء العام** (التعيينات + الهيكل التنظيمي)	**قيد الإنجاز من قبل هيئة الشراء العام**	%80 %20
هيئة الاعتراضات ▪ **5 مراسيم متعلّقة بهيئة الاعتراضات** (التعيينات + الهيكل التنظيمي + النظام الإداري + النظام المالي + الاجراءات)	**قيد الإنجاز من قبل البنك الدولي والمنسق الوطني**	%50
7 مراسيم مرتبطة بحسن أداء منظومة الشراء العام ▪ وظيفة التدقيق الداخلي (المسودة الأولى فقط) ▪ استخدام الاتفاقات الإطارية ▪ تشكيل وحدة الشراء لدى الجهة الشارية ▪ شروط قبول العقد في حال وجود نواقص ▪ التوصيف الوظيفي والكفايات والتوظيف ▪ الشراء العام المستدام ▪ الشراء الإلكتروني	**لم يبدأ**	%10

مجموعة العمل 2: دفاتر الشروط النموذجية

تشمل عملية تطوير دفاتر الشروط النموذجية الصياغة والتشاور مع المعنيين، والمراجعة، وتدريب الجهات المعنية على استخدامها.

المخرجات	التقدّم	النسبة
▪ 3 دفاتر شروط نموذجية خاصة بالسلع والأشغال والخدمات (بما في ذلك اجتماعين تشاوريين نظّما مع القطاع العام ومجتمع الأعمال) يلي ذلك المراجعة والاختبار والتنقيح والتدريب على استخدامها	قيد الإنجاز (المنسّق الوطني وهيئة الشراء)	%30
▪ 3 دفاتر شروط مبسّطة خاصة بالسلع والأشغال والخدمات (بالإضافة إلى التشاور مع المعنيين والمراجعة والاختبار والتدريب)	لم يبدأ	%0
▪ 3 دفاتر شروط خاصة بالاتفاقيات الإطارية - الأشغال الصغيرة والسلع والخدمات الاستشارية (بالإضافة إلى التشاور مع المعنيين والمراجعة والاختبار والتدريب)	لم يبدأ	%0
▪ دفاتر شروط نموذجية قطاعية	لم يبدأ	%0

مجموعة العمل 3: الإرشادات العملية والنماذج

نظرًا لما ينص عليه القانون 244 من ممارسات وطرق شراء جديدة، فإنه من الضروري تلبية حاجات الجهات الشارية لجهة الحصول على إرشادات عملية وأدوات عمل تسهل عليها تنفيذ القانون وتساهم في تبسيط الإجراءات.

المخرجات	التقدّم	النسبة
▪ **1** مسوّدة إرشادات عملية حول القانون تحتاج إلى المراجعة والاختبار والتنقيح والتدريب على الاستخدام	قيد الإنجاز (المنسّق الوطني)	%50
▪ **2** دليل مبسط حول القانون (الأول موجّه للنواب / الثاني موجّه للمواطنين والمعنيين)	مكتمل (البرلمان اللبناني والمنسّق الوطني بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني)	%100
▪ **+60 أداة عمل ونموذج** تحتاج إلى المراجعة والاختبار والتنقيح والتدريب على الاستخدام	قيد الإنجاز (المنسّق الوطني وهيئة الشراء)	%25

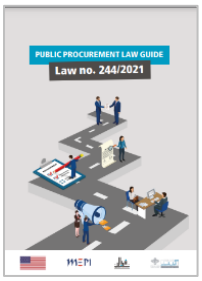

يوفر المعهد المالي المساندة التقنية لهيئة الشراء العام من خلال الخبراء والمدربين المعتمدين لديه

نظراً للحاجة إلى توضيح أحكام القانون 244 وتفسيرها والتي عبّرت عنها البلديات الصغيرة والمؤسسات العامة المستقلّة، **على الرغم من شحّ الموارد، يضع معهد باسل فليحان المالي في تصرف هيئة الشراء العام فريقًا من الخبراء والمدرّبين المعتمدين لديه لتقديم التدريب والإيضاحات إلكترونياً وخطيّاً إلى الجهات الشارية خلال المرحلة الأولى من دخول القانون حيّز التنفيذ.**

ترسل هيئة الشراء العام الطلبات إلى خبير-منسّق يقوم بمراجعتها وتصنيفها بحسب الأولويّة. يجتمع الخبراء أسبوعياً لمناقشة الأسئلة وتصميم الإجابات المناسبة. ثم تتم صياغة الإجابات وتقديمها إلى رئيس الهيئة.

تمّ خلال فترة هذا التقرير:

- استلام **70 طلب استيضاح** من جهات شارية مختلفة
- **تنظيم 6 اجتماعات خبراء أسبوعية** للتشاور حول طلبات الاستيضاح
- تنظيم **5 جلسات أسئلة وأجوبة** مع الجهات الشارية
- نشر **وثيقة مرجعية مجمّعة** تحتوي على الأجوبة والإيضاحات
- دعم هيئة الشراء العام في إصدار **النماذج والقرارات وتقديم المشورة الفنية** للجهات الشارية، مما يساهم في الحد من النزاعات وتتبّع التحديات التي تواجه تنفيذ القانون. **ولا بدّ من تأمين الموارد اللازمة لاستدامة عمل مجموعة الخبراء من مختلف الاختصاصات والخبرات (قانونية، سياساتية، اقتصادية، شراء عام) ورفد هذه المبادرة بأدوات رقمية للرصد والتقييم.**

مجموعة العمل 4: التدريب والتخصص

جاءت المادة /72/ من قانون الشراء العام في لبنان لتحدّد الجهة المخوّلة بالتدريب المتخصص المستمر الإلزامي لكافة القائمين بمهام الشراء العام المتخصص المستمر الإلزامي لكافة القائمين بمهام الشراء العام، إذ تنص الفقرة الأولى منها صراحة على أن التدريب المتخصّص المستمر والإلزامي تقوم به وزارة المالية – معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. بناء عليه، تابع المعهد مهمّته من خلال منصة "زوم" لتعريف كافة المعنية في القطاع العام بمبادئ القانون وأحكامه، وتوفير التوضيحات المطلوبة والإجابة عن الأسئلة. **وقد أثّرت الأوضاع الماليّة عامة للموظفين ومحدودية الموارد سلبًا على التقدّم في هذا السياق، إذ اقتصر التدريب على الدورات التعريفيّة العامة وعبر منصّة زوم. تم تدريب حوالي 20٪ من المستفيدين المستهدفين (1148 من أصل 5000 مشارك)** *(الشكل رقم 2 أدناه)*.

ومع دخول القانون حيّز التنفيذ، وبناء على تعميم رئيس الحكومة الرقم 2022\22 تاريخ 2022\8\16 والذي يطلب إخضاع جميع الموظفين المعنيين بالشراء لدى الجهات كافة لدورات تدريبيّة الزاميّة لدى معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، **ازداد الطلب على التدريب، خصوصا من قبل البلديّات**. ويقتضي العمل في مرحلة قريبةٍ على تصميم هياكل التدريب "التقني" ومحتوى ملائم للمعايير الدوليّة، مما يمثل تحديًا للتنفيذ الفعال للقانون 244 ولتغيير الممارسات وتحديثها.

المخرجات	التقدّم	النسبة
▪ **1** دورة تدريبية تعريفية بالقانون 244 تنتهي باختبار للمعارف	مكتمل (معهد باسل فليحان)	%100
▪ **14** خبير-مدرّب معتمد ▪ إعداد **17** مدربًا إضافيًا	قيد الإنجاز (معهد باسل فليحان)	%45
▪ **+100** طلب رسمي للتدريب وارد للمعهد من مختلف الجهات المعنية ▪ **1148** مشاركًا في تدريب تمهيدي حول القانون 244؛ من بينهم **187** بلدية، من أصل **5000 مستهدف**	قيد الإنجاز (معهد باسل فليحان)	%20
▪ تدريب عن بُعد	(معهد باسل فليحان)	%0
▪ **تدريب قائم على الكفايات و6 مناهج تدريبية متخصّصة**	(معهد باسل فليحان)	%20

الشكل رقم 2

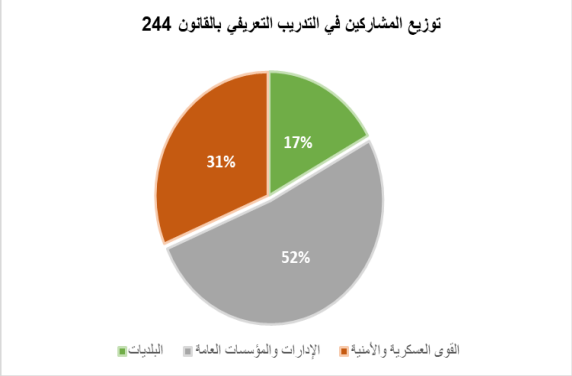

الشكل رقم 3

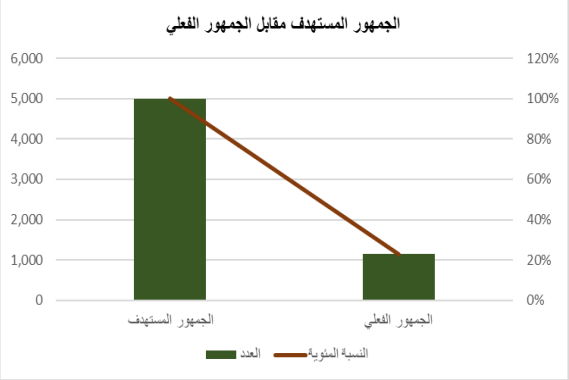

الشكل رقم 4

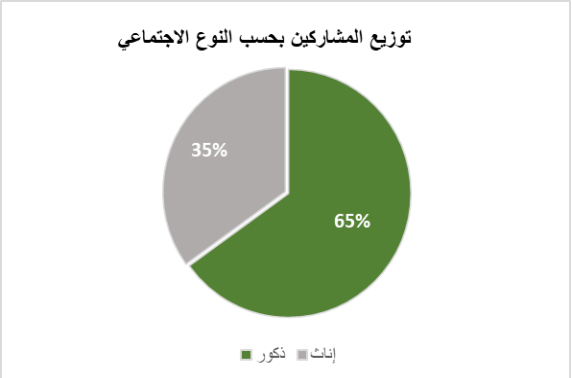

الشكل رقم 5

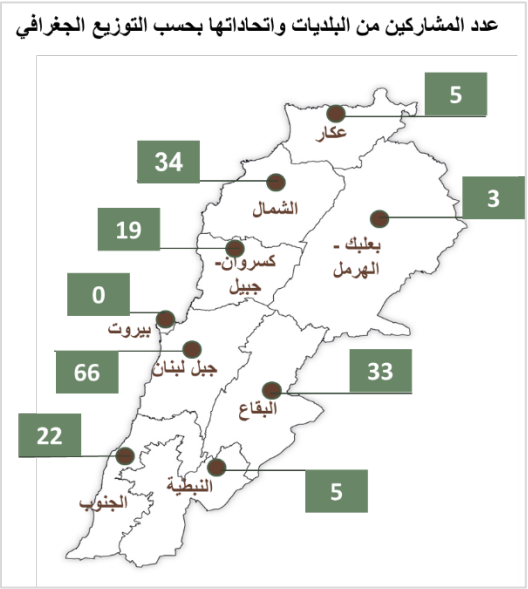

دورات تدريبية تعريفية بقانون الشراء العام

هيئات رقابية

- **24 قاضي** من ديوان المحاسبة ومجلس شورى الدولة
- **12** مدقّقا من ديوان المحاسبة
- **12 مشاركًا** من إدارة المناقصات (تدريب تعريفي حول هيئة الشراء العام ومهامها)

الجيش اللبناني والقوى الأمنية

2 برامج تدريب مدربين للجيش اللبناني؛ **24** مدرب أنجزوا التدريب

9 دورات **تدريبية**

226 ضابط في الجيش و**134 ضابط وعنصر أمن**

البلديات واتحادات البلديات

تم تعريف 187 من رؤساء البلديات وكبار المسؤولين والعاملين فيها على القانون وأحكامه

الوزارات والمؤسسات العامة

16 دورة تدريبية عبر "زوم" حول القانون؛ **593 مشاركاً**

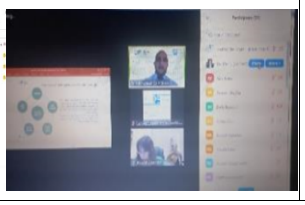

مجموعة العمل 5: التواصل ورفع الوعي

10٪ تقدم

للحفاظ على الالتزام والمشاركة، والحد من مقاومة التغيير، ولتسهيل الحوار مع صانعي القرار والمؤثرين في المجتمع، يجب أن يترافق تنفيذ الإصلاح مع حوار مجتمعي متواصل حول الإصلاح ومكوناته. هناك إذا ضرورة لحشد الموارد من أجل تطوير خطة تواصل استراتيجية وتنفيذها تسمح بإشراك المعنيين بشكل متماسك وفعال.

الحوار بين المؤسسات حول إصلاح الشراء العام

استكمالًا لجهود التدريب، ومن أجل تسهيل تنفيذ القانون والحفاظ على مستوى جيّد من الالتزام بالإصلاح والحدّ من مقاومته، **بدأ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي** بإطلاق **حوار مؤسساتي مع المعنيين** من خلال حلقات عمل و**اجتماعات دورية** مع:

- وزارة المالية (المدراء وكبار المسؤولين من 3 مديريات: الموازنة والصرفيات والمحاسبة العامة)
- وزارة الداخلية والبلديات (الوزير وكبار المسؤولين)
- ديوان المحاسبة (الرئيس والقضاة)

اتفاقية تعاون بين هيئة الشراء العام ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

مع دخول قانون الشراء العام 2021/244 حيّز التنفيذ في 29 تموز 2022، **تمّ توقيع اتفاقية تعاون بين هيئة الشراء العام ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي**، تجسيداً لرغبة الفريقين بتأسيس شراكة دائمة في ميادين الشراء العام وصولاً إلى تنمية القدرات الوطنية والارتقاء بمستوى الأداء والمساهمة في تحقيق القيمة الفضلى من إنفاق المال العام، بالاستناد إلى القانون 244.

مجموعة العمل 6: المنصة الإلكترونية المركزية

٪0
تقدم

في إطار التحضير لإنشاء المنصة الالكترونية المركزية التي نصّ عليها قانون الشراء العام، عُقدت سلسلة من اللقاءات التشاورية مع الجهات المعنية لا سيما هيئة الشراء العام، ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والجهات المانحة، خلال الفترة 2021-2022. تمّ إعداد مسوّدة إستراتيجية الشراء الالكتروني بدعم تقني من البنك الدولي، كما تم تقديم مقترح للحصول على هبة من "شراكة المشتريات العالمية Government Procurement Partnership GPP، بإدارة البنك الدولي، لإنشاء المنصة الالكترونية المركزية.

قام البنك الدولي بمفاوضات وتدقيق وتقييم للقدرات الإدارية والتنفيذية للجهة الوطنية المخولة استلام الهبة، وتم إعداد اتفاقية الهبة بشكل نهائي تمهيداً لتوقيعها من قبل وزير المالية بعد موافقة السلطات المختصة، إلا أنّ التقدم على هذا الصعيد تعثر بسبب الإجراءات الإدارية، مما يعرض للخطر تنفيذ هذه الهبة (التي تنتهي في حزيران 2023) وجهوزية المنصة.

حاليًا، تقوم هيئة الشراء العام باستخدام موقعها الالكتروني لتأمين النشر الفوري، إلى حين إنشاء وتشغيل المنصة المركزية.

يُعتبر وجود منصة إلكترونية مركزية **عنصرًا أساس لتنفيذ أحكام قانون الشراء العام بشكل فعّال ولتحقيق الشفافية والنزاهة والمساءلة.**

عليه، يجب تطوير المنصة الإلكترونية المركزية وتشغيلها في أقرب وقت للسماح بالنشر الصحيح للمعلومات والإشعارات ***والتوجيهات وتحليل البيانات وإعداد التقارير بشكل منتظم.***

مجموعة العمل 7: إدارة المخاطر

سلّطت الإستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام الضوء على **الحاجة إلى تطوير إستراتيجية وأدوات لإدارة المخاطر ما يسمح بالتعرف إلى مخاطر الشراء والتخفيف من حدتها بفعّاليّة.**

بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تمّ نشر موجز للسياسات بهدف تسليط الضوء على أهمية هذا المفهوم وتقديم توصيات نحو تطوير استراتيجية متخصصة لإدارة مخاطر تتناسب مع الواقع الوطني والممارسات الدولية الجيّدة. وقد استند موجز السياسات المعتمدة إلى المعايير الدوليّة، والنقاط المرجعيّة، وممارسات البلدان، والاحتياجات المحلية التي تمّ جمعها ضمن ورشة عمل وطنية نظّمها المنسّق الوطني.

من أجل ترسيخ ثقافة إدارة المخاطر في الشراء العام، لا بدّ من توفير الدعم لتنفيذ توصيات هذا الموجز ووضع استراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر مع جدول زمني مفصّل وأدوات للتنفيذ، على أن يترافق ذلك مع التشاور المستمر مع جهات المعنية.

مجموعة العمل 8: حشد الموارد وبناء الشراكات

%89
فجوة تمويل

يعمل معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بناء للدور المناط به في الاستراتيجيّة الوطنيّة للشراء العام، وأمانة سرّ اللجنة الوزارية المكلفة متابعة تقدّم هذا الاصلاح، على إرساء الحوار المستمر مع الجهات المانحة.

في نيسان وحزيران 2022، تم تنظيم اجتماعين تنسيقيين مع الجهات المانحة لعرض التقدم المحرز على مستوى محاور الاصلاح المذكورة أعلاه ومناقشة التحديات. شكّلت الاجتماعات مناسبة لتسليط الضوء على متطلّبات الإصلاح من حيث الدعم المباشر والمساعدة الفنية الضرورية. يلخّص الجدول رقم 1 المساندة التقنية التي تمّ توفيرها والفجوة في التمويل لدعم تنفيذ محاور الاستراتيجية الوطنية.

مع دخول القانون حيّز التنفيذ، تبرز حاجة ماسّة للحفاظ على الجهود الوطنية وصونها لضمان تقدّم ونجاح عمليّة التحوّل على أكثر من صعيد. ولا شكّ أن العمل المنسّق والحوار الدائم مع الشركاء الدوليين والوطنيين هو أساس لاستدامة دعم هذا المسار.

الجدول 1: فجوة التمويل 2022-2024

الرقم	جامعة	كلية الحقوق (بالدولار الأمريكي)	الهيئة الوطنية للتنمية (بالدولار الأمريكي)	البنك الدولي للإعمار والتنمية (بالدولار الأمريكي)	منظمة العمل الاقتصادي والتنمية (بالدولار الأمريكي)	باسل فليحان (بالدولار الأمريكي)	الأول (بالدولار الأمريكي)	مؤسسة ستوينسبري للعلوم (بالدولار الأمريكي)	2023-2022: فجوة التمويل (بالدولار الأمريكي)
1	[illegible]	165,000	61,480			1,272	25,000		77,248
2	[illegible]	450,000	31,800				85,800		332,400
3	[illegible]	200,000	19,080			8,480		12,000	160,440
4	[illegible]	1,150,000	130,590				92,350		927,060
[illegible]	[illegible]	160,000					12,500	18,400	129,100
[illegible]	[illegible]	1,800,000	8,480						1,791,520
[illegible]	[illegible]	150,000		10,600					139,400
[illegible]	[illegible]	600,000							600,000
[illegible]	[illegible]	300,000							300,000
[illegible]	[illegible]	600,000	67,416	31,800					500,784
المجموع		5,575,000	318,846	31,800	10,600	9,752	215,650	30,400	4,957,952

2. تحديات الإصلاح

1. **خلال الأسبوعين الأولين من دخول القانون حيز التنفيذ، تقدّمت كتلتان نيابيتان باقتراحين لتعديله:** تمحور الاقتراحان حول استثناء البلديات واتحادات البلديات من نطاق تطبيق القانون.

> **تعديل القانون رقم 244 من خلال قانون موازنة 2022 الذي أقرّه مجلس النواب**
>
> بعد جلسات النقاش في لجنة الداخلية والدفاع النيابية، والتي دُعي معهد باسل فليحان للمشاركة فيها، **تمّ إدراج تعديلات طفيفة على قانون الشراء العام رقم 2021/244 وقد تمّ التصويت عليها ضمن قانون الموازنة في 26 أيلول 2022**، تسهيلًا لتنفيذ الجهات الشارية للقانون، مع إيلاء اهتمام خاص بالبلديات الصغيرة. وقد طال التعديل 3 مواد من القانون وهي: المادة 46، المادة 101 (الفقرتان 1 و3) والمادة 60.

2. **تعتبر مقاومة التغيير ومقاومة تطبيق القانون واقعًا صعبًا يولّد بيئة غير مؤاتية للإصلاح.** لوحظت هذه المخاطر لدى بعض المؤسسات العامة التي قدّمت إلى مجلس الوزراء بطلبات استثنائها من القانون (المصرف المركزي مثالا) أو عَمَدت على تجاهل تطبيق القانون ولم تستجب لطلبات المعهد بالانضمام إلى التدريب الإلزامي، ولا لتعميم رئيس مجلس الوزراء رقم 22\2022.

> **التعميم رقم 22 للجهات المعنية بتطبيق قانون الشراء العام**
>
> **أصدر رئيس مجلس الوزراء التعميم رقم 2022/22 بتاريخ 16 آب 2022، دعا فيه الجهات الشارية إلى الالتزام بتطبيق القانون 244 واتخاذ ما يلزم من تدابير لوضع أحكامه موضع التنفيذ بما في ذلك اتخاذ الخطوات الإجرائية والترتيبات الداخلية والوظيفية** اللازمة لتطبيقه لاسيما تحديد الأشخاص الذين سيتولون مهام الشراء لديها، **والتنسيق مع هيئة الشراء العام** لوضع الخطط السنوية وتسمية أعضاء لجان بشأن تشكيل لجان التلزيم والاستلام، ومتابعة **إخضاع جميع المعنيين بالشراء لدورات تدريبية إلزامية لدى معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي** بعد التنسيق المباشر معه.

3. **تأخّر الدعوة لإطلاق عمليّة اختيار وتعيين أعضاء هيئة الشراء العام وهيئة الاعتراضات.**

4. **تعاني هيئة الشراء العام (وهي حاليًا تقتصر على رئيسها) من ضغط بعمل كبير** حيث تردها طلبات الاستيضاح والاسئلة من الجهات الشارية كافة، وتقدّم الهيئة في كثير من الأحيان المشورة التقنية الفردية للمؤسسات. **تفتقد الهيئة إلى موازنة تشغيلية وموارد بشرية وتقنية كافية للقيام بالمهام المناطة بها في هذا المجال.**

5. **يعاني المنسق الوطني للإصلاح، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، من شح في الموارد البشرية والتقنية والمالية** لتنسيق هذا الإصلاح على المستوى الوطني.

6. يترافق ارتفاع الطلب على التدريب وطلب المساندة التقنية من قبل الجهات المعنية بتطبيق قانون الشراء العام، **مع قدرات تشغيلية محدودة للاستجابة** بما في ذلك توافر الطاقة وتكلفة النقل وتشغيل الإدارات وغيرها. **لذلك، يُعدّ الاستثمار في منصّات التعلّم والاختبار عن بُعد بالإضافة إلى التعلّم الذاتي أمرًا بالغ الأهمية لضمان التدريب لعدد كافٍ من الموظفين المؤهلين للانضمام إلى لجان التلزيم والاستلام.**

7. **إنّ الفجوة الكبيرة في تمويل خطة العمل المقرّة ضمن "الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام" ومحدودية الدعم الذي يوفره المجتمع الدولي لتقدّم مجالات العمل الثمانية**، يعيق تقدّم الإصلاح ويعرّض نتائجه لمخاطر عالية.

3. خلفية الإصلاح

على الرغم من التحديات العديدة والأزمة الاقتصادية والمالية المتعدّدة الأوجه التي يواجهها لبنان، **دخل قانون الشراء العام 2021/244 حيّز التنفيذ في 29 تموز 2022.** القانون 244 هو نتيجة عملية تشاورية وتشاركية قائمة على الأدلة والبيانات لإصلاح منظومة الشراء العام في لبنان التي أثبتت التقارير الدولية أنها منظومة متقادمة لا تتوافق مع المعايير الدولية، مما أدّى إلى خسائر اقتصادية قُدرت بمليارات الدولارات، وإلى تدهور في الخدمات العامة، والحدّ من المنافسة.

يشكل دخول القانون حيز التنفيذ علامة فارقة في إطار الإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الحكومة اللبنانية في مؤتمر سيدر (2018) وعبر بياناتها المتتالية منذ عام 2019. وما **تطبيق القانون إلا تجديد لالتزام لبنان بمكافحة الفساد** (الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإقرار مجموعة من التشريعات الوطنية لمكافحة الفساد) **وبالاتفاق على مستوى الموظفين «staff-level agreement» بين الحكومة اللبنانية وصندوق النقد الدولي التي نصت على أن "***تحديث إطار إدارة المالية العامة، وتنفيذ قانون الشراء الذي تمّ إقراره مؤخرًا ... سيزيدان من الشفافية وفعّاليّة الإنفاق***".**

القانون 244 هو ثمرة أربع سنوات من الالتزام الوطني والتقدّم رغم كل التحديات.

- ✓ **حزيران 2018**: المؤتمر الوطني الأول حول الشراء العام
- ✓ **2019-2020**: تقييم منظومة الشراء العام MAPS وصياغة قانون الشراء العام الجديد (تمّ إقرار القانون في 30 حزيران2021)
- ✓ **29 تموز 2021: صدور قانون الشراء العام 2021/244 في الجريدة الرسمية**
- ✓ **أذار 2022: حصول تقرير مسح MAPS على ختم الجودة من الأمانة العامة لـMAPS**
- ✓ **1 آب 2022: دخول قانون الشراء العام 2021/244 حيّز التنفيذ**
- ✓ التحضير لاعتماد **الشراء العام المستدام**
- ✓ أطر **محاسبة** حقيقية ومكافحة **الفساد**
- ✓ **إطار للحوكمة** يتماشى مع الممارسات الجيدة (سيتمّ تشكيل هيئة ناظمة مستقلّة وهيئة مستقلة للاعتراضات)
- ✓ **20 أيار 2022**: إقرار مجلس الوزراء **الاستراتيجية الوطنيّة للإصلاح وخطة العمل التي تمّ اعدادها** بفضل فريق عمل متماسك ودعم تقني من الشركاء.
- ✓ إن الجهات المعنية في الدولة (القطاعات المدنية والعسكرية) **ملتزمة بهذا الإصلاح بحيث تشجع العاملين لديها على التدريب** والاعداد لتنفيذ أحكام القانون.
- ✓ تناصر منظّمات المجتمع المدني اللبنانية ومؤسسات القطاع الخاص هذا الإصلاح، وتعمل من خلال مجموعات ضغط من أجل تحقيق المساءلة والشفافية والمنافسة العادلة.
- ✓ تواكب مجموعة من الخبراء – المدرّبين الوطنيين العمل بقانون الشراء العام من خلال مساهمتهم في **8 مجموعات عمل ويبدون جهوزيتهم للعمل في إطار وحدة مساندة Helpdesk.**
- ✓ يحظى هذا الإصلاح **بدعم عدد من صنّاع القرار والنواب.**

[i] للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع السيدة بسمة عبد الخالق عبر البريد الإلكتروني: babdulkhalek@iof.gov.lb